

سلسلة فوائد الكتب (٤)

فوائد منتقاة من كتاب (الإيمان الأوسط) لشيخ الإسلام ابن تيمية

أبو مالك العوضي

AboMalekAlawady@

هذه سنة سار عليها بعض الإخوة، فأحببت الاقتداء بهم رجاء النفع العام
أعني انتقاء الفوائد من الكتب؛ لتيسير الاطلاع على ما قد يضيق الوقت عن
قراءته كاملاً.

وهذا كتاب (الإيمان الأوسط) لشيخ الإسلام ابن تيمية

وللناس في الإسلام والإيمان من الكلام الكثير مختلفين تارة ومتفقين أخرى ما يحتاج الناس معه إلى معرفة الحق في ذلك وهذا يكون بأن تبين الأصول المعلومة المتفق عليها، ثم بذلك يتوصل إلى معرفة الحقيقة المتنازع فيها.

٣٢

وأما ما يذكر عن غلاة المرجئة أنهم قالوا: لن يدخل النار من أهل التوحيد أحد، فلا نعرف قائل مشهوراً من المنسويين إلى العلم يذكر عنه هذا القول.

٣٣

[ذكر عشرة أسباب لتكفير الذنوب]

٥١

وأما من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة فهذا لا نعرفه قولاً لأحد، وبعده قول من يقول: ما ثم عذاب أصلاً، وإنما هو تخويف لا حقيقة له، وهذا من أقوال الملاحدة والكفار.

٥٦

ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء [يعني مرجئة الفقهاء] وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة

..... ولم يكفر أحمد الخوارج ولا القدرية إذا أقروا بالعلم

وأما المرجئة فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم، مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ولا كل من قال إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم ويدعو لهم ويرى الائتلاف بهم في الصلوات خلفهم والحج والغزو معهم والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم وإن لم يعلموا هم أنه كفر

٥٩

وغلا أبو هاشم [ابن الجبائي] فنقله إلى الواحد بالنوع، فقال: لا يجوز أن يكون جنس السجود أو الركوع أو غير ذلك من الأعمال بعض أنواعه طاعة وبعضها معصية؛ لأن الحقيقة الواحدة لا توصف بوصفين مختلفين، بل الطاعة والمعصية تتعلق بأعمال القلوب، وهو قصد الساجد دون عمله الظاهر، واشتد نكير الناس عليه في هذا القول وذكروا من مخالفته للإجماع وجحدته للضروريات شرعا وعقلا ما يتبين به فساد.

٦٠

ومثل هذا الغلط وقع فيه كثير من الخائضين في أصول الفقه، حيث أنكروا تفاضل العقل أو الإيجاب أو التحريم، وإنكار التفاضل في ذلك قول القاضي أبي بكر وابن عقيل وأمثالهما، لكن الجمهور على خلاف ذلك، وهو قول أبي الحسن التميمي وأبي محمد البربهاري والقاضي أبي يعلى وأبي الخطاب وغيرهم.

٧٠

شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة ولا تتلازم عند الضعف

ومن هذا الباب ما يروى عن الحسن البصري ونحوه من السلف أنهم سموا الفساق منافقين، فجعل أهل المقالات هذا قولاً مخالفاً للجمهور، إذا حكوا تنازع الناس في الفاسق الملي: هل هو كافر؟ أو فاسق ليس معه إيمان؟ أو مؤمن كامل الإيمان؟ أو مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما معه من الفسق؟ أو منافق؟ والحسن رحمه الله تعالى لم يقل ما خرج به عن الجماعة، لكن سماه منافقا على الوجه الذي ذكرناه.

لأن الفعل المتعدي بنفسه إذا قدم مفعوله عليه أو كان العامل اسم فاعل ونحوه مما يضعف عن الفعل فقد يعدونه باللام تقوية له، كما يقال: عرفت هذا وأنا به [كذا والصواب له] عارف، وضربت هذا وأنا له ضارب، وسمعت هذا ورأيت، وأنا له سامع وراء، كذلك يقال: صدقته وأنا له مصدق، ولا يقال صدقت له به

وبهذا يتبين خطأ من قال: إن مجرد علم الله بالمخلوقات موجب لوجودها كما يقول ذلك من يقوله من أهل الفلسفة

وقد قال كثير من الناس من الفلاسفة والأطباء ومن اتبعهم أن [كذا والصواب إن] اللذة إدراك الملائم، وهذا تقصير منهم؛ بل اللذة حال يعقب إدراك الملائم، كالإنسان الذي يحب الحلو ويشتهي فيدركه بالذوق والأكل، فليست اللذة مجرد تذوقه، بل أمر يجده من نفسه يحصل مع الذوق

وهكذا لفظ العقل يراد به الغريزة التي بها يعلم ويراد بها أنواع من العلم ويراد به العمل بموجب ذلك العلم، وكذلك لفظ الجهل يعبر به عن عدم العلم ويعبر به عن عدم العمل بموجب العلم

وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله

وبالجملة فلا يستريب من تدبر ما يقول في أن الرجل لا يكون مؤمنا بمجرد تصديق في القلب مع بغضه لله ولرسوله واستكباره عن عبادته ومعاداته له ولرسوله، ولهذا كان جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل في الإيمان كما نقله أهل المقالات عنهم منهم الأشعري

وذلك أن الاسم الواحد تختلف دلالاته بالإفراد والاقتران، فقد يكون عند الأفراد فيه عموم لمعنيين، وعند الاقتران لا يدل إلا على أحدهما، كلفظ الفظير والمسكين، إذا أفرد أحدهما تناول الآخر، وإذا جمع بينهما كان لكل واحد مسمى يخصه، وكذلك لفظ المعروف والمنكر إذا أطلقا ... دخل فيه الفحشاء والبغي، وإذا قرن بالمنكر أحدهما ... أو كلاهما ... كان اسم المنكر مختصا بما خرج من ذلك على قول أو متناولا للجميع على قول بناء على أن الخاص المعطوف على العام هل يمنع شمول العام له؟ أو يكون قد ذكر مرتين؟ فيه نزاع

وبهذا تعرف أن من آمن قلبه إيماناً جازماً امتنع أن لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة،
فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام

والصواب أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما
مستلزم للباطن.

وليس المقصود هنا ذكر عمل معين، بل من كان مؤمناً بالله ورسوله بقلبه هل /
يتصور إذا رأى الرسول وأعداءه يقاتلونه وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحض على نصر
الرسول بما لا يضره، هل يمكن مثل هذا في العادة إلا أن يكون منه حركة ما إلى
نصر الرسول؟ فمن المعلوم أن هذا ممتنع، فلماذا كان الجهاد المتعين بحسب
الإمكان من الإيمان، وكان عدمه دليلاً على انتفاء حقيقة الإيمان

فإنه ليس في أجناس المخلوقات ما يتفاضل بعضه على بعض كبني آدم فإن الفرس
الواحدة ما تبلغ أن تساوي ألف ألف.

وبهذا يتبين لك أن من زعم من أهل الكلام والنظر أنهم عرفوا الله حق معرفته
بحيث لم يبق له صفة إلا عرفوها وأن ما لم يعرفوه ولم يقر لهم دليل على ثبوته
كان معدوماً منتفياً [كذا والصواب منتفياً] في نفس الأمر قوم غاطون مخطئون

مبتدعون ضالون، وحثهم في ذلك داحضة، فإن عدم الدليل القطعي والظني على الشيء ليس دليلاً على انتفائه إلا أن يعلم أن ثبوته مستلزم لذلك الدليل، مثل أن يكون الشيء لو وجد لتوفرت الهمم والدواعي على نقله، فيكون هذا لازماً لثبوته، فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم كما يعلم أنه لو كان بين الشام والحجاز مدينة عظيمة مثل بغداد ومصر لكان الناس ينقلون خبرها، فإذا نقل ذلك واحد واثنان وثلاثة علم كذبهم.

وكما يعلم أنه لو ادعى النبوة أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مثل مسلمة والعنسي وطليحة وسجاح لنقل الناس خبره كما نقلوا أخبار هؤلاء، ولو عارض القرآن معارض أتى بما يظن الناس أنه مثل القرآن لنقل كما نقل قرآن مسلمة الكذاب، وكما نقلوا (الفصول والغايات) لأبي العلاء المعري، وكما نقلوا غير ذلك من أقوال المعارضين، لو بخرافات لا يظن عاقل أنها مثلها فكان النقل لما تظاهر فيه المشابهة والمماثلة أقوى في العادة والطباع في ذلك وأرغب سواء كانوا محبين أو مبغضين هذا أمر جبل عليه بنو آدم

/ كما يعلم أن علي بن أبي طالب لو طلب الخلافة على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وقاتل عليها لنقل ذلك الناس كما نقلوا ما جرى بعد هؤلاء، كما يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يصلي بالناس صلاتهم لنقلوا ذلك، كما نقلوا أمره لأبي بكر وصلاته بالناس، وكما يعلم أنه لو عهد له بالخلافة لنقلوا ذلك كما نقلوا ما دونه، بل كما يعلم أنه لم يكن يجتمع هو وأصحابه على استماع دف أو كف ولا على رقص وزمر، بل كما يعلم أنه لم يكن بعد الصلوات يجتمع هو وهم على دعاء ورفع أيد، ونحو ذلك إذ لو فعل ذلك لنقلوه بل كما يعلم أنه لم يصل في السفر الظهر والعصر والعشاء أربعاً وأنه لو صلى في السفر أربعاً بعض الأوقات لنقل الناس ذلك كما نقلوا جمعه بين الصلاتين بعض الأوقات.

..... ومن تتبع كتب الصحيحين ونحوها من الكتب المعتمدة ووقف على أقوال الصحابة والتابعين ومن قفا منهاجهم من الأئمة المرضيين قديماً وحديثاً علم صحة ما أوردناه في هذا الباب.

والمقصود هنا أن المدلول إذا كان وجوده مستلزما لوجود دليله كان نفاء دليله دليلا على انتفائه، أما إذا أمكن وجوده وأمكن أن لا نعلم نحن دليل ثبوته لم يكن عدم علمنا بدليل وجوده دليلا على عدمه

ومن قال: إن الاسم إنما يتناول ما يتناوله عند الإطلاق في اللغة وأن ما زاده الشارع إنما هو زيادة في الحكم وشرط فيه لا داخل في الاسم كما قال ذلك القاضي أبو بكر ابن الطيب والقاضي أبو يعلى ومن وافقهما على أن الشرع زاد أحكاما شرعية جعلها شروطا في القصد والأعمال والدعاء ليست داخلة في مسمى الحج والصيام والصلاة فقولهم مرجوح عند الفقهاء وجماهير المنسوبين إلى العلم، ولهذا كان الجمهور من أصحاب الأئمة الأربعة على خلاف هذا القول.

ورابعها أنهم جعلوا من لا يتكلم بالإيمان قط مع قدرته على ذلك ولا أطاع الله طاعة ظاهرة مع وجوب ذلك عليه وقدرته يكون مؤمنا بالله تام الإيمان سعيدا في الدار الآخرة.

وهذه الفصائح تختص بها الجهمية دون المرجئة من الفقهاء وغيرهم.

والمتفلسفة أسوأ حالا من اليهود والنصارى، فإنهم جمعوا بين جهل هؤلاء وضلالهم، وبين فجور هؤلاء وظلمهم، فصار فيهم من الجهل والظلم ما ليس في اليهود ولا النصارى حيث جعلوا السعادة في مجرد أن يعلموا الحقائق حتى يصير الإنسان عالما معقولا مطابقا للعالم الموجود، ثم لم ينالوا من معرفة الله وأسمائه وصفاته

وملائكته / وكتبه ورسله وخلقه وأمره إلا شيئاً نذراً قليلاً، فكان جهلهم أعظم من علمهم، وضلالهم أكبر من هداهم، وكانوا مترددين بين الجهل البسيط والجهل المركب، فإن كلامهم في الطبيعيات والرياضيات لا يفيد كمال النضس وصلاحتها، وإنما يحصل ذلك بالعلم الإلهي، وكلامهم فيه لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل.

١٣١

وليس لمقدميهم كلام في النبوات البتة، ومتأخروهم حائرون فيها، منهم من يكذب بها كما فعل ابن زكريا الرازي وأمثاله مع قولهم بحدوث العالم، أثبتوا القدماء الخمسة وأخذوا من المذاهب ما هو من شرها وأفسدها، ومنهم من يصدق بها مع قوله بقدوم العالم، كابن سينا وأمثاله، لكنهم يجعلون النبي بمنزلة ملك عادل فيجعلون النبوة كلها من جنس ما يحصل لبعض الصالحين من الكشف والتأثير والتخيل، فيجعلون خاصة النبي ثلاثة أشياء قوة الحدس الصائب التي يسمونه القوة القدسية، وقوة التأثير في العالم، وقوة الحس التي بها يسمع ويبصر المعقولات متخيلة في نفسه، فكلام الله عندهم هو ما في نفسه من الأصوات، وملائكته هي ما في أنفسهم من / الصور والأنوار، وهذه الخصال تحصل لغالب أهل الرياضة والصفاء، فهذا كانت النبوة عندهم مكتسبة.

١٣٤

كما يقول كثير من الفلاسفة: إن الفيلسوف أعظم من النبي فإن هذا قول الضارابي ومبشر بن فاتك وغيرهما

ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال، حتى إذا فهم المؤمن قول أحدهم أعانه على فهم قول الآخر، واحترز منهم وبين ضلالهم لكثرة ما أوقعوا في الوجود من الضلالات.

[تكلم عن ابن عربي والسهورودي وابن الفارض وغيرهم]

فلما كان في بعض الأحاديث ذكر بعض الأركان دون بعض أشكل ذلك على بعض الناس فأجاب بعض الناس بأن سبب هذا أن الرواة اختصر بعضهم الحديث الذي رواه وليس الأمر كذلك فإن هذا طعن في الرواة ونسبة لهم إلى الكذب إذ هذا الذي ذكره إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام وبعضهم لم يذكره وحديث ضمام حيث ذكر بعضهم الخمس وبعضهم لم يذكره، وحديث النعمان بن قوئل حيث ذكر بعضهم فيه الصيام وبعضهم لم يذكره، فبهذا يعلم أن أحد الراويين اختصر البعض أو غلط في الزيادة. فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيهما كذلك لا سيما والأحاديث قد تواترت بكون الأجوبة كانت مختلفة وفيهما ما بين قطعا أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا تارة وبهذا تارة

فإن براءة نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس

ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج إلى بيته فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح

وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها فليست لهم حجة إلا وهي متناولة للجاحد كتناولها للتارك، فما كان جوابهم عن الجاحد كان جواباً لهم عن التارك

وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب

والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع وفي تخليدهم حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد.

والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفراً فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته

فإن جحود الصانع لم يكن ديناً غالباً على أمة من الأمم قط، وإنما كان دين / الكفار الخارجين عن الرسالة هو الإشراك، وإنما كان يجحد الصانع بعض الناس

وكنت أبين أنه مذهبهم وأبين أنه حقيقة مذهب فرعون حتى حدثني الثقة عن بعض طواغيتهم أنه قال: نحن على قول فرعون، ولهذا يعظمون فرعون في كتبهم تعظيماً كثيراً، فإنهم لم يجعلوا ثم صانعا للعالم خلق العالم، ولا أثبتوا ربا مدبرا للمخلوقات وإنما جعلوا نفس الطبيعة هي الصانع، ولهذا جوزوا عبادة كل شيء

انتهت الفوائد المنتقاة، والحمد لله رب العالمين